المرافق لها سواء المياه أو الصرف الصحى أو الإنارة مما أدى إلى وجود سياسات عشوائية أدت إلى مخالفات جسيمة تحتاج الدولة لعدة سنين ومليارات الجنيهات لتخطيط هذه المناطق بما يناسب المعيشة الآدمية للمواطنين، وقد نشأت هذه المناطق نتيجة استيلاء أحد الأفراد على منطقة كبيرة وتم تقسيمها بمعرفته بدون الرجوع إلى إدارة التخطيط العمرانى بالمحافظة أو اعتمادها منها وبالتالى لم يراع صاحب هذا التقسيم الاشتراطات الفنية بالشوارع من حيث مساحتها وللأسف هذه المناطق غير مدرجة بالخطة المقررة لتطوير العشوائيات ولا الخطة العاجلة للمحافظة مما يجعلنا نركز خلال الفترة القادمة على توصيل بعض المرافق لهم بالتعاون مع التنفيذيين بالمحافظة خاصة أنه من المصلحة تطوير هذه المناطق حتى لا تكون بؤرا للأفكار المتطرفة خاصة أن سكان هذه المناطق يشعرون بالحقد والكراهية تجاه المناطق الأخرى التى يتم توصيل المرافق لهما. ويختتم المهندس أحمد توفيق كلامه مؤكدا أن معظم المواطنين بهذه المناطق المقيدين انتخابيا أعطوا أصواتهم لمرشحى التيار الدينى احتجاجا على سياسات الحزب الوطنى فى مشاكلهم ويجب أن تحل هذه المشكلة مع اعترافنا بوجود مشكلة رئيسية وأن نراعى حقهم كمواطنين مصريين وأن نراعى البعد الاجتماعى خاصة مع تزايد اهتمام الرئيس مبارك بالقضاء على العشوائيات بعد أن تأكدت الحكومة فى عام ١٩٩٢ أن الأفكار الهدامة خرجت من هذه المناطق العشوائية، ولابد من التصدى لهذه المناطق سريعا. ويؤكد المهندس صفوت رمضان رئيس المجلس الشعبى المحلى لحى مدينة السلام بداية أنه عقب حادث المنصة والذى راح ضحيته الرئيس محمد أنور السادات بدأت الدولة تحس بخطورة العشوائيات وتعتبرها مناخا سيئا لظهور الإرهاب أو البؤر الإجرامية وكان من أولويات الدولة وقتها تطوير تلك المناطق أو تطوير المرافق والخدمات بهذه المناطق وفى ذاك الوقت كان منطقة مدينة السلام ومنطقة المرج تعتبر دائرة واحدة فى انتخابات المحليات وبدأ أعضاء المجلس المحلى بمنطقة المرج إدراج كل مناطق المرج كمناطق عشوائية ولم يدرجوا سوى منطقتين فقط بمدينة السلام هى منطقة قباء ومنشية السد العالى ولم يدرجوا بقية المناطق مما أجبرنا لعمل دراسات لهذه المناطق التى أصبحت مكتظة بالسكان وأصبحت تحتاج لميارات الجنيهات، وكان لجشع أصحاب هذه التقاسيم أننا لا نجد أى شوارع واسعة أو أراضى خالية لإنشاء عدد من المرافق مما وضع الدولة فى موقف سيء خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها البلاد.

كما يجب أن نبدأ فى تخطيط هذه المناطق عن طريق إعداد المخطط الهيكلى العمرانى التفصيلى عن طريق التعاقد مع المكاتب الاستشارية ومنذ عام ١٩٩٨ بدأنا فى التخطيط، ويتهم المهندس صوفت رمضان الأدارات المحلية المتتالية بأنها السبب فى تفاقم الحال بهذه المناطق وفضع أجهزة الإدارة المحلية خلال الفترة السابقة وتقاعس المهندسين المسئولين عن المتابعة الجدية لعمليات البناء والتعلية فى هذه المناطق، ويجب أن تزود الدولة الاعتمادات المالية لهذه المناطق ومحاولة رفع مستوى الخدمات والمرافق خاصة أن هناك عددا كبيرا من الأهالى لديهم استعداد للاشتراك بجهودهم الذاتية لتطوير هذه المناطق وإدخال الخدمات لها وهذه المناطق تفتقد إلى الخدمات التعليمية والطبية ومراكز الشباب لعدم وجود أراض خالية للبناء عليها وحل مشاكل هذه المناطق مرتبط بوجود هذه الأراضى والتدابير المالية الضعيفة، ويؤكد رئيس المجلس المحلى لحى مدينة السلام بأنه يجب أن تشدد الرقابة على هذه المناطق حتى لا يتم البناء أو التعلية بدون تراخيص حتى لا يتفاقم الأمر.

ويؤكد الحاج عبد الحميد شعلان عضو مجلس الشعب عن القاهرة بأن انتشار المناطق العشوائية بالقاهرة أصبح خطرا يهدد أهلها جميعا وكان برنامج الرئيس مبارك نقطة تحول كبيرة فى حل أزمات هذه المناطق واعتراف رسمى من الدولة بوجود مشكلة يجب أن تحل.. ومن وجود بعض المناطق بالقاهرة لم تدرج خطة المحافظة، أكثر شعلان أن هذه المناطق يجب أن تدرج فى أسرع وقت خاصة أن عدد سكانها تعدى نصف المليون ومعظمها عمارات جديدة ويقطنها عدد كبير من الشباب المتزوج حديثا لرخص ثمنها وهو مكمن الخطورة فلتطوير هذه المناطق يجب أن يتم عمل توسعات بالشوارع عن طريق إزالة بعض العمارات أو الانتظار لحين هدمها وهو أمر سيستغرق طويلا لأن معظمها حديث.. مما يجبرنا على ضرورة وضع تصور جديد لهذه المناطق يراعى فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمواطنى هذه المناطق مع التأكيد على ضرورة مشاركة بعض أبناء هذه المناطق فى جلسات المناقشة لتطوير هذه المناطق ومشاركة جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى هذه المناطق فى توعية الأهالى بخطورة الوضع.. وأكد شعلان بأن هناك نقطة فى غاية الأهمية لم يتطرق إليها أحد وهى أن كل هذه المناطق تابعة لمنطقة واحدة وقسم شرطة واحد وهو بالتالى عبء كبير على رجال الأمن ومنذ عام تقريبا خصصت المحافظة ١٢ فدانا فى مدينة النهضة لإنشاء قسم شرطة مستقل ويجب أن نسرع فى تدابير الاعتمادات المالية لبناء القسم للحاجة الشديدة لأفراد الأمن فى هذه المنطقة بوجود امتدادات لهم خاصة أن هناك عددا غير قليل يقطن هذه العشوائيات يعتبر خطرا على المواطنين، وكما يجدها بعض أصحاب الأفكار الهدامة مرتعا لهم لنشر أفكارهم.

أما اللواء ماهر بريدى رئيس حى السلام فله رأى مختلف تماما فأكد بأن كل المناطق فى نطاق حى السلام خاضعة لقرار محافظ القاهرة رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن التخطيط العمرانى لحى السلام وأنه لا توجد مناطق عشوائية بمدينة السلام وفى نفس الوقت أشار إلى أن هناك عدة مناطق بسيطة جارى إعداد تخطيط تفصيلى لها ومع هذا فقد تضمن قرار السيد المحافظ السابق الإشارة إليه، ولكن جار عرضها على اللجنة المختصة بالتخطيط العمرانى لاعتمادها على اعتبار أنها تقسيمات مختلفة على أن يتم استكمال الخدمات تباعا طبقا للاحتياجات، ولكن تتم هذه الخدمات بنسب متفاوتة ويتم رفع كفاءتها سنويا ومستواها من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة وللعلم فمدينة السلام تبلغ مساحتها ٢٠٦ كيلو مترات مربعة، وعدد السكان المسجل رسميا طبقا لآخر تعداد ٤٠٤ آلاف و٨٠١ فرد، أما الأعداد التقريبية الواقعية المقيمة فى نطاق حى السلام تصل إلى مليون وربع المليون نسمة وتشمل عددا كبيرا من الخدمات على كل المستويات التعايمية والصحية والرياضية والإعلامية وفى مجال النقل والمواصلات يوجد ٤٠ خط أتوبيس يربط مدينة السلام والنهضة بمدينة القاهرة بإجمالى ٤١٧ أتوبيس، وهناك خمس محطات أتوبيس نهائية وهى إسكندرية وسبيكو والنهضة والحرفيين وسوق العبور، كما أن هناك ٦٧ جمعية أهلية وهناك دور كبير ومتميز لجمعية الهلال الأحمر المصرى تحت رئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى نطاق حى السلام وتقوم بأداء دور متميز لقاطنى منطقة النهضة فى مجال الرعاية الصحية، وكما قامت بإنشاء مصنع تدوير البلاستيك وأيضا اهتم الدكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة بإقامة عدة دورات لإصلاح أجهزة التليفون المحمول واستمرار لخطة المحافظة فى المشاركة الجاد والمتميزة فى المساهمة على القضاء على مشكلة البطالة، فقد تم افتتاح المخبز الثانى لشباب الخريجين وطالب المحافظ بتعميم التجربة.. ونفى اللواء ماهر بريدى وجود أى مشكلات فى المناطق التابعة إداريا وجغرافيا لحى السلام رغم تأكيدات أعضاء المجالس المحلية والمواطنين ورغم وجود خريطة من محافظة القاهرة تؤكد عدم وجود مناطق عشوائية مدرجة بمدينة السلام سوى منطقتين ولا نجد سبب، واحد لانتهاج رئيس الحى هذا النهج، والواضح أنه لا يعلم شيئا عن هذا الأمر لحداثة عهده بمدينة السلام، وكان من الأفضل أن يراجع أعضاء المجالس المحلية أولا لنفى هذه التأكيدات.

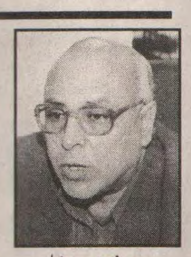
م. صفوت رمضان

لواء ماهر بريدى

□ صفوت رمضان رئيس المجلس الشعبى المحلى لحى مدينة السلام: ضعف أجهزة الإدارة المحلية سبب تفاقم الأزمة

□ المواطنون: زهقنا من وعود المسئولين الزائفة!

□ على مسئولية رئيس حى السلام: المدينة خالية من المناطق العشوائيّة!!

عبدالحميد شعلان

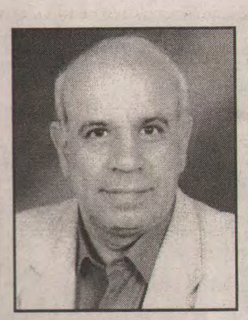
أحمد توفيق

□ وكيل المجلس الشعبى المحلى: سكان العشوائيات انتخبوا مرشحى التيار الدينى احتجاجاً على تجاهل الحكومة لمشاكلهم!!

□ عبد الحميد شعلان: مطلوب تصور جديد للعشوائيات يراعى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين

٢,٦ مليار جنيه أنفقت على العشوائيات والتنمية:

سياسة النفخ فى القربة المثقوبة !

بداية من عام ١٩٩٢ وعلى مدار ١٤ عاما أنفقت الدولة ما يزيد على ٢,٦ مليار جنيه على تطوير العشوائيات، فأين ذهبت هذه الأموال؟!

الأرقام الرسمية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تشير إلى أن عدد المناطق العشوائية بلغ ١١٣٠ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية وبالتحديد داخل ٢٠ مدينة، منها ٨١ منطقة مطلوب إزالتها بينما يصل عدد المناطق المطلوب تطويرها إلى أكثر من ٨٨٠ منطقة.

وذكرت الأرقام أن المساحة التى تشغلها العشوائيات تبلغ ٣٤٤ كيلو مترا مربعا يسكنها ١٠ ملايين و٢٠٠ ألف نسمة، نصيب القاهرة منها ٢ مليون نسمة والجيزة مليون و٣٠٠ الف نسمة، وبذلك يصبح عدد سكان المناطق العشوائية فى القاهرة والجيزة حوالى ٤,٥ مليون نسمة بما يعادل ١٧,٦٪ من جملة سكان الحضر وتؤكد دراسة أعدتها الدكتورة علا الحكيم-مدير مركز السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى أن أكثر من نصف الفقراء فى مصر يعيشون فى تجمعات عشوائية بالمناطق الحضرية وأن ٨٠٪ من المناطق العشوائية تمت على أراض زراعية.

وقد بلغ إجمالى إنفاق الحكومة على تطوير العشوائيات ما يفوق ٢,٦ مليار جنيه بداية من عام ١٩٩٢ وحتى الآن.

كما أن وزارة التخطيط أعدت دراسة لتطوير هذه المناطق على مراحل استهدفت فى الأولى تطوير ٥٧٨ منطقة عشوائية فى ١١ محافظة هى القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان بتكلفة قدرها ٣,٣ مليار جنيه، حيث يقطن هذه المناطق نحو ١٠,٦ مليون نسمة تمثل ٣٠٪ من سكان المحافظة، وانتهت هذه المرحلة فى الخطة الخمسية الثالثة من عام ٩٢ وحتى عام ١٩٩٧ .

أما المرحلة الثانية فقد انتهت فى الخطة الخمسية الرابعة من ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢ وشملت خمس محافظات من المرحلة الأولى وضمت ٣١١ منطقة عشوائية يسكنها نحو ٣,٨ مليون نسمة بنسبة ٢٣٪ من سكان المحافظات الخمس وهى البحيرة والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والشرقية، وانتهت المرحلتان الأولى والثانية بتطوير ٢٩٣ منطقة فقط، وباق ٥٢٣ منطقة بخلاف ٢٠ منطقة مطلوب إزالتها منها ١٣ منطقة بمحافظة القاهرة و٧ مناطق بالإسكندرية.

أما المرحلة الثالثة فقد ضمت ٤ محافظات وهى دمياط والدقهلية والأقصر والبحر الأحمر وتضم ٢٤٩ منطقة عشوائية يسكنها نحو ١,٣ مليون نسمة بتكلفة ٨١٦,٦ مليون جنيه وتم ذلك خلال الخطة الخمسية الحالية من ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧.

ويقول الدكتور محمد عبد الباقى إبراهيم-أستاذ مساعد التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس إن العشوائيات طبقا لإحصائيات الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى تشكل ٨٠٪ من الإسكان فى مصر، وفقا للتصنيف الآتى:

كل منشأ يقام بدون رخصة لبناء فهو عشوائى، وكل منشأ يقام على أراض ملك الدولة فهو عشوائى، وسكان القبور والقوارب النيلية وسكان الغرف الموجودة تحت بير السلم وكذلك السطوح وإسكان الصفيح والكرتون وهو ما يعرف بالاسكان المشوه. أما باقى النسبة وهى ٢٠٪ فهى موزعة كالتالى: ١٠٪ للإسكان الخاص ٥٪ للتعاونيات، والـ ٥٪ الأخيرة لوزارتى الداخلية والدفاع.

ويرى د. عبد الباقى أن تقييم ما حدث من جانب الدولة فى تطوير العشوائيات يشير إلى أن السياسات والبرامج الحالية لمواجهة المشكلة لا تتواءم مع احتياجات السكان، حيث اقتصر الاهتمام بالاستثمار فى مجال البنية الأساسية من تمهيد الطرق وإنارة الشوارع بعيدا عن توفير الأولويات لسكان هذه المناطق وفى التعليم والصحة والمشروعات التى تدر دخلا.

كما لم يتم إشراك المجتمعات المحلية على الإطلاق فى عمليات تحديد الاحتياجات أو التخطيط والتنفيذ واتصفت برامج التطوير بالبطء الشديد وطول الإجراءات وضعف التنسيق من الجهات ذات العلاقة وهو ما يزيد من التكلفة ولا يحقق الأثر المطلوب.

أيضا الاستثمارات المعتمدة لتنمية هذه المناطق لا تعكس المبلغ الحقيقى لأنه فى بعض الأحيان لا تستخدم فقط فى تلك المنطقة وإنما فى تنمية مناطق حضرية مجاورة، مثل مد شبكات المياه والصرف الصحى، وهى تتداخل مع المنطقة العشوائية والمنطقة المجاورة.

ويقول إنه لا توجد رؤية واضحة من الدولة للتعامل مع امتدادات العشوائيات المستمرة وهو ما أدى إلى زيادتها أيضا الدولة السبب فى إهدار المليارات التى خصصت لتطوير العشوائيات لأنها استهدفت تطوير مناطق لا تصلح من الأساس بسبب ضيق الشوارع وتعرجها وبالتالى كان من غير المجدى إقتصاديا تطويرها.فى حين أن هناك تجارب ثبت نجاحها مثل ما تم فى حلوان ومناطق عرب غنيم وعرب راشد والتجربة الناجحة فى أراض الحكر وابو عطوة فى مدينة الاسماعيلية وهى تجارب ناجحة ولكن للأسف لم يتم تكرارها.

ويرى الدكتور عبد الله عبد العزيز-أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس أن هناك خيارين لتطوير العشوائيات، إما أن يتم وضع سياسة قومية لأسلوب حل مشاكل العشوائيات اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا وإما أن يتم وضع حلول موضوعية بمعنى أن كل منطقة عشوائية يتم معالجتها بشكل مستقل.

ويؤكد على ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم تتناسب مع إمكاناتنا المادية، وتتضمن ضمانات حقيقية للحفاظ على محدودى الدخل وعدم تحميلهم أعباء مالية جديدة حتى لو كان ذلك لتوفير مسكن آخر بديل أكثر أمنا وتتوافر فيه الشروط الصحية والبيئية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لتطوير العشوائيات وأن تكون مشاركة القطاع الخاص فى قطاعات محددة ولخدمة أهداف قومية للدولة.

ويطالب د. عبد العزيز بأن تكون هناك محاسبة للأموال التى رصدت لتطوير العشوائيات والتأكد من تحقيق الغرض منها من عدمه، خاصة أن معظم التطويرات التى حدثت كانت بأيدى الجمعيات الأهلية.

فى حين يرى الدكتور أحمد صلاح-أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس أن الأبحاث والدراسات الحديثة تركز على وضع حلول لمنع نشأة العشوائيات فى مناطق أخرى وليس القيام بعملية التطوير فقط، مؤكدا عدم صحة ما أعلنه بعض المسئولين عن إمكانية توفير مساكن بديلة لسكان العشوائيات بالمدن الجديدة بعد أن أصبحت مدنا استثمارية هدفها تحقيق عائد اقتصادى سريع للدولة.

ويشير د. صلاح إلى أنه لو تم التطوير وأصبح هناك عائد اقتصادى للسكان من خلال عمل مشروعات لهذه المناطق فإن التطبيق الخاطئ وتوقف دعم الحكومة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء السكان يخلق مزيدا من المناطق العشوائية.

ويؤكد على ضرورة اعتماد الحكومة على نمط جديد من الحلول لتطوير المناطق العشوائية واستثمارها كما فعلت فى بعض المناطق العشوائية مثل زينهم ومنشأة ناصر والدويقة.

د. عبدالله عبدالعزيز

د. محمد عبدالباقى